E

الأمـم المتحـدة

UNEP UNSD UN-ESCWA

اللجنـة الاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة لـغربي آسـيا

اجتماع فريق الخبراء بشان إنتاج الإحصاءات حول الموارد الطبيعية والبيئة
رمسيس هيلتون، القاهرة ، 5 إلى 7 حزيران/يونيو 2007

ورقة عمل حول:

واقع الحسابات البيئية والمائية في الأراضي الفلسطينية

الجمهورية العربية السورية
المكتب المركزي للإحصاء

إعداد :حسنا السامح

حزيران/يونيو، 2007

الموارد المائية والطبيعية

مقدمة:

تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية في الجمهورية لا من حيث أهميتها الحياتية فقط بل من حيث دورها في الاقتصاد الذي تشكل الزراعة المروية عموده الفقري.

وما يزيد في أهمية تلك الموارد أن سورية تعتبر بلداً جافاً وشبه جاف يتصف بندرة موارده المائية عموماً وبعدم تجانس توزعها المكاني, مما يعرض تلك الموارد لضغوطات كبيرة كمية ونوعية, وقد زاد في حدة هذه الضغوطات تزايد معدلات النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي شهدته سوريا في العقود الأخيرة وما رافقه من نشاطات بشرية أدت إلى الكثير من التغيرات في استعمالات الأراضي الأمر الذي نجم عنه زيادة الطلب على الماء بحدود فاقت في بعض الأماكن حجم الموارد المتاحة مما أدى إلى ظهور نقص إمدادات المياه.

تصل مجمل الموارد المائية المتجددة في سورية بحدها الأعلى إلى 18.209 مليار م3/سنة، علماً أن وسطي كمية الموارد المائية المتجددة والمتاحة للاستخدام هو 15.965 مليار م3/السنة.

تتوزع هذه الموارد المائية في سورية على سبعة أحواض هي:حوض بردى والأعرج, حوض العاصي, حوض اليرموك, حوض الساحل, حوض البادية, حوض الفرات وحلب, حوض دجلة والخابور.

المشاكل البيئية الرئيسية التي تعاني منها الموارد المائية:

العجز المائي:

وصل حجم العجز المائي في عام 2005 إلى 3125 مليون متر مكعب حسب تقرير الزراعة والري المعد للخطة الخمسية العاشرة.

وذلك نظراً لزيادة استجرار غير المتجدد من المياه وزيادة السكان والنمو الاقتصادي وعدم الإدارة الجيدة للمياه.وترافق ذلك مع تدني كميات الأمطار وسوء توزعها.مما أدى إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية وجفاف بعض الينابيع وتراجع غزارات بعض الأنهار.والحل الوحيد هو في التحول إلى إدارة الطلب على المياه.

وقد استأثر القطاع الزراعي بحوالي 90% من حجم الموارد المائية لتأمين ري حوالي 1490ألف هكتار باستعمال مياه الآبار ومشاريع الري الحكومية المعتمدة على المياه السطحية ومياه الأنهار والينابيع مباشرة.

وقد وضعت الدولة سياسة جديدة للأولويات على الشكل التالي:

1- إمداد مياه الشرب
2- الصناعة والسياحة.
3- التوسع في الري الحديث في الزراعة.

استنزاف الموارد المائية:

تتعرض الموارد المائية وخاصة الجوفية التي تصل إلى 6مليار م3 /سنة إلى استثمار جائر وضخ غير مرخص أدى إلى هبوط مناسيبها وجفاف بعض الينابيع وقد دل تحليل معطيات شبكات رصد مناسيب المياه الجوفية في معظم الأحواض على تدهور خطير ومستمر نظراً لأن كميات السحب من المياه الجوفية تتجاوز بكثير إمكانية تعويضها من التغذية السنوية المتجددة.

ومع أن الدولة نهضت بالبرنامج الوطني للتحول إلى الري الحديث بغية رفع كفاءة الري وتخفيض الهدر بنسبة 50% إلا أن النسبة مازالت عالية جداً خاصة أن نسبة الإنجاز في البرنامج لم تتجاوز ال18%من قيمة المساحة القابلة للتحول إلى الري الحديث إضافة إلى أن التحول لم يطل

المحاصيل الشرهة للمياه كالقطن فمازالت 4% فقط من المساحات المزروعة بالقطن تروى بالتنقيط بينما 82% تروى بالغمر و14%تروى بالأخاديد.

وفي مجال تطوير البيئة القانونية لقطاع المياه, فقد صدر قانون التشريع المائي الذي يهدف إلى تحقيق التطور المرغوب في القطاع بالتحول إلى الري الحديث والاستثمار الجماعي للمياه والمحافظة على التنمية المستدامة منها بالإضافة إلى البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث صندوق دعم التحول للري الحديث ووقف استنزاف المياه الجوفية.

<u>تلوث المياه الجوفية:</u>

1- تلوث في بعض أبار ريف دمشق مما أدى وقف بعضها لارتفاع نسبة تركيز النترات فيها إلى 100-200ملغ/ل وذلك نتيجة استخدام الأسمدة بشكل عشوائي والري بمياه الصرف الصحي غير المعالجة.
2- تلوث مياه البحيرات نتيجة الصرف الصحي.
3- التلوث بمياه الصرف الصناعي - تلوث مياه الأنهار.

نهر بردى بسبب الدباغات ونهر العاصي حيث ارتفعت شاردة الأمونيا حيث تطلق شركة أسمدة حمص 90% من نفاياتها السائلة إلى نهر العاصي وبحيرة قطينة مما جعل مياهها غير صالحة للصناعة.

بالإضافة إلى تلوث الأنهار في حوض الساحل بمخلفات معاصر الزيتون.

<u>أسباب نشوء المشاكل البيئية للموارد المائية</u>

1- عدم استكمال سياسة مائية واضحة موجهة نحو أهداف الإدارة المستدامة للموارد المائية مؤيدة بصك تشريعي مناسب
2- ضعف الإطار المؤسساتي الحالي لقطاع المياه وتشتت المسؤوليات بين الجهات المختلفة.
3- ضعف الأدوات الاقتصادية في إدارة تخفيض الطلب على المياه من أجل توفير الأموال لزيادة العرض في إمدادات المياه، ولايتم ذلك بمعزل عن خيارات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.
4- عملية ضبط استنزاف وتلوث المصادر المائية لم تصل إلى المستوى المطلوب

5- عدم اكتمال منظومة المراقبة المائية لكمية ونوعية المياه على المستوى الوطني

<u>تدهور الأراضي</u> تصحر – تملح – تلوث

لقد ظهرت مؤخرا مشاكل متنوعة في أشكال مختلفة من التدهور مثل التصحر وتعرض التربة للتملح والغدق وتناقص الغطاء النباتي الطبيعي، وبشكل خاص ما حدث في البادية السورية من رعي جائر واستنزاف مفرط نتيجة الحمولة الرعوية. ووفقا لمعطيات الخطةالمزروعة،مكافحة التصحر تصل مساحة الأراضي الزراعية المتدهورة في سورية إلى أكثر من 16.5% من جملة الأراضي المزروعة، كما أن مشكلة تملح الترب الزراعية وتدهور خصائصها تعتبر من المشاكل الهامة في حوض الفرات والخابور ففي حوض الفرات خرج من الاستثمار الزراعي نحو 125 ألف هكتار.

ويشير الجدول التالي إلى المساحات المتضررة من الملوحة في وادي الفرات:

فئات التملح	المساحة المتضررة (ألف هكتار)	الناقلية الكهربائية (ميليموز/سم)	نسبة من الإجمالي (%)
حاد جداً	90	16<	72
متوسط	25	16-8	20
قليل	10	8-4	8

أما ظاهرة تلوث التربة فقد بدأت نتيجة الإفراط في استعمال الأسمدة الكيميائية وبشكل خاص الأسمدة الآزوتية، يضاف إلى ذلك التلوث بالمبيدات المختلفة بعد أن تم السماح للقطاع الخاص باستيراد المبيدات الزراعية وقد تعرضت الأراضي الزراعية إلى تلوث صناعي عن طريق مياه الصرف الصحي ومخلفات المصانع السائلة والتي استخدمت للري الزراعي مما أدى إلى تدهور مساحات كبيرة من الأراضي المشجرة في غوطة دمشق مثلاً. وكذلك تعتبر ظاهرة الجفاف الناتجة عن انحباس الأمطار في بعض السنوات والتي قد تستمر لعدد من السنوات المتتالية من أهم المشكلات البيئية التي تتعرض لها سورية بشكل متكرر.

أما بالنسبة للمراعي الطبيعية والغابات تقدر مساحتها حوالي 8.34 مليون هكتار مشكلة نسبة 45% من إجمالي المساحة وقد تعرضت هذه الأراضي خلال الحقبة الماضية إلى تدهور في الغطاء

النباتي أقصاها في البادية السورية التي تشكل أكثر من 85% من مساحة المروج والمراعي الطبيعية في سوريا.

المحميات الطبيعية:

يوجد في سوريا حاليا 22 محمية طبيعية موزعة على كافة النظم البيئية الموجودة في القطر وتشكل مساحة المناطق المحمية في سوريا حاليا 1.28 من مساحة سوريا. وقد تم إعلان العديد من المحميات ذات الطبيعة الحراجية وذلك حفاظا على ما تبقى من الغابات الطبيعية في سوريا حيث بلغت مساحة الغابات المحمية 166.121 هكتار عام 2005 أي ما يعادل 35% من مجمل الغابات الطبيعية والاصطناعية.

التنوع الحيوي:

يوجد في سوريا حوالي 3150 نوعا نباتيا وعائيا حسب المراجع العلمية ويعتبر هذا العدد كبيرا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من نصف مساحة سوريا مناطق جافة وشبه جافة ويعزى هذا التنوع الكبير إلى تنوع المناخ والتربة والطوبوغرافيا والموائل بشكل عام. تصنف النباتات الوعائية في سوريا في 910 أجناس و 130 فصيلة.

ويبين الجدول التالي حالة التهديد التي تصيب التنوع الحيوي النباتي في سوريا.

العدد الكلي للأنواع النباتية في سورية	عدد الأنواع النباتية المنقرضة المسجلة حتى الآن	الأنواع النباتية في خطر حاسم	الأنواع النباتية المهددة بالانقراض في المستقبل القريب	الأنواع الحساسة	نسبة الأنواع المهددة إلى إجمالي الأنواع النباتية في سورية
3150	**2**	**7**	**28**	**36**	**2.25**

ملاحظات:

1- دراسة الموارد المائية من الناحية البيئية، تلوث المياه واستنزاف المياه مصادرها من وزارة الري والإسكان وهناك خطة للتعاون بين الهيئة العامة للبيئة ومنظمة الجايكا مدرجة ضمن الخطة الوطنية وذلك لدراسة جودة المياه وهي قيد التجربة حاليا في دمشق واللاذقية عموما بالنسبة للمؤشرات الحالية لا تحسب في الهيئة العامة لشؤون البيئة وإنما في الوزارات المختصة.

2- يوجد مشروع إدراج الحسابات البيئية في الحسابات القومية في الخطة الخمسية العاشرة عام 2008 أما الآن لا يوجد ربط بين الحسابات القومية والبيئة وهناك مقترح مشروع قيد الدراسة بين الهيئة العامة للبيئة والبنك الدولي لدراسة تكاليف التدهور البيئي في المنطقة الساحلية.

3- في المكتب المركزي للإحصاء تم إدراج مسوح عن البيئة في خطة المكتب لعام 2007 وهي مسح النفايات الطبية ويجري الإعداد له حاليا ومسح عن النفايات المنزلية والبلدية في الشهر السابع من هذا العام. بالإضافة إلى إدراج صفحتين خاصتين بالبيانات البيئية في استمارة المسح الصناعي.

- المراجع –
- تقرير عن الوضع البيئي في سوريا (الهيئة العامة لشؤون البيئة)

المجموعة الإحصائية السورية